" تداعيات الازمة السورية على الاردن وابعادها المستقبلية "

أ.م.د. نادية فاضل عباس فضلي

قسم دراسة الازمات

الأزمة السورية كان لها وما يزال انعكاسات خطيرة على الدول المجاورة لسوريا وخصوصاً الاردن والعراق ولبنان وتركيا ،ومعاناة الأردن كبيرة جداً ولا زالت قائمة منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية السورية لاسقاط النظام السوري في العام ٢٠١١ ولحد يومنا هذا ، وتتعدد اوجه المعاناة للقيادة والشعب الاردني متمثلة في الجوانب السياسية والاقتصادية والانسانية والامنية .

وللاردن موقع استراتيجي مهم في منطقة الشرق الاوسط لانه محاط بقوى اقليمية فاعلة في المنطقة، فهناك العراق في الشرق وسورية في الشمال واسرائيل في الغرب، والمملكة العربية السعودية في الجنوب الشرقي،وهذه المنطقة من المناطق التي تندلع في حروب وازمات، وموقع هذه الدول لطالما دخل في ادق تفاصيل مخططات الدول الكبرى واصبح ضمن اولوياتها.

وعندما قامت الولايات المتحدة الامريكية باحتلال العراق في العام ٢٠٠٣، اصبحت الاردن ملاذاً للعراقيين النازحين من نار الحرب ، مثلما لجأ اليها الكثيرون من ابناء الشعب الفلسطيني منذ العام ١٩٤٨ واصبحوا مكون اساس في البنية المجتمعية الاردنية ، اليوم يجد الاردن نفسه يواجه المعضلة الاكبر في تاريخه وتتمثل هذه المعضلة بالازمة السورية التي تطورت الى حرب اقليمية و دولية فعلاً ، واضحى الاردن في مركز هذه الاحداث بسبب تحالفاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية والغرب، وايضاً تصاعدت حدة المخاطر على المملكة الاردنية الهاشمية من جراء ازدياد مواجهتها مخاطر الجماعات المسلحة ذات الصبغة الاسلامية .

واكد رئيس الوزراء الأردني الأسبق " فايز الطروانة"، في حوار مع دويتشه فيله، إلى العلاقات التاريخية التي تربط سوريا بالأردن بحكم الجوار والنسب وتداخل العشائر، لذلك تأثر الأردن بالإحداث الجارية في سوريا، خاصة على صعيد الحركة التجارية وسفر المواطنين بين البلدين، وقد أثر هذا سلباً على حركة السياحة في الأردن لأن "أي حركة عدم استقرار في المنطقة تؤثر على الأردن بسبب موقعه الجغرافي.

واتسم الموقف السياسي الرسمي إزاء الأزمة السورية بالتوازن والنأي بالنفس عن التدخل فيها ، عبر دعوات النظام المتكررة إلى إيجاد حل سياسي لها، يوقف إراقة ونزيف الدماء في سوريا، ويحافظ على وحدتها، أرضاً وشعباً وبدا ان الموقف الرسمي الأردني تجاه الملف السوري، قد حددته مجموعة متناقضة من الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية بحسب نائب المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن" زكي بني رشيد " اذ رأى الاخير ان الموقف الاردني يراوح بين الانسجام مع موقف جامعة الدول العربية الذي اعترف بائتلاف المعارضة السورية بديلاً عن النظام، وبين الاعتبارات المحلية وراعت هذه الاعتبارات في رأي" بنى ارشيد "، وكان تداعيات الموقف الاردني على المستويات المختلفة ومن بينها الموقف الأمني، ووجود التيار القومي واليساري الأردني الذي أيد النظام السوري، في مقابل موقف التيار الإسلامي الذي أيد المعارضة السورية وبحسب "بني رشيد" ، فان الموقف الرسمي الأردني تأثر بالموقف الخليجي والأمريكي المؤيد لتغيير النظام السوري، لذلك بدا الموقف الأردني غير واضح ، وربما عن قصد ؛ لأنه كان وما يزال يحاول أن يرضي جميع الأطراف المتناقضة ، وتعرضت الأراضي الأردنية لسقوط صواريخ وقذائف، أصابت في مناسبات عدة مواطنين عزل، وألحقت أضرارا بالممتلكات العامة والخاصة ،وتبقى العمليات العسكرية وتبادل إطلاق النار بين القوات السورية النظامية والمعارضة المسلحة على مقربة من الحدود بين البلدين ابرز هذه التهديدات ، بحسب قائد حرس حدود الاردني العميد حسين الزيود. وتجلت هذه التهديدات كذلك ، وفق الزيود ، في ارتفاع عمليات التهريب عبر الحدود بنسبة ٣٠٠ في المائة، بما فيها تهريب الأسلحة والمخدرات، وكذلك ارتفاع عمليات تسلل الأشخاص من جنسيات مختلفة بنسبة ٢٥٠ في المائة خلال العام الحالي بالمقارنة مع العام الماضي، وتطلب الامر بذل جهود أمنية وتعبئة موارد مادية وبشرية ذات تكلفة عالية، للتصدي لأي محاولة لاختراق أمني ، بحسب تأكيدات الزيود .

واكد السيد "عبدالله النسور" رئيس الوزراء الاردني عن مخاوف بلاده بوضوح عندما قال في كلمة له في البرلمان ان بلاده لا تريد ان تكون جزءا من حرب اقليمية بسبب الازمة السورية، دون ان يوضح اكثر للمشرعين الاردنين ، ولكن الاردن شاءت ام ابت اصبحت في وسط المشهد السياسي السوري والحلول السياسية للازمة السورية باتت احتمالاتها شبه معدومة في خضم عملية التسليح المكثفة لطرفي الصراع، فالدول الغربية، ومعها بعض دول الخليج تقوم بتسليح المعارضة السورية، او بالاحرى غير المتشددة منها، وروسيا وايران تسلحان النظام السوري عسكرياً وسياسياً وتدعمانه ، وثلاث دول كانت قد تضررت بشكل مباشرالازمة السورية وهي الاردن ولبنان والعراق وانعكست نتائج هذه الحرب بشكل سلبي على واقع هذه الدول الثلاث .

و تشهد سورية حالياً حرباً اهلية طائفية، وحرباً اقليمية بالوكالة على ارضها بين دولتين هما المملكة العربية السعودية وايران، وحرباً دولية بين الولايات المتحدة الامريكية من ناحية وروسيا الاتحادية من ناحية اخرى ، تذكرنا بحقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، والاردن بطبيعة الحال لا يستطيع ان يكون محايداً في الحرب الاقليمية والدولية في حال بلوغهما الى ذروتيهما، فهو في قلب المعسكر الامريكي . السعودي في مواجهة المعسكر الايراني . الروسي، ولكنه يحاول قدر الامكان ان لا يندفع كثيرا ويقف على مسافة واحدة بين المتصارعين .

ان القلق السياسي والامني الذي يعاني منه الاردن بسبب تداعيات الازمة السورية وامتداداتها الى اراضيه، ليس فقط متمثلاً بوجود اكثر من ستمائة الف لاجئ على اراضيه وانما استخدام حدوده كممر لمرور الاسلحة والمقاتلين، وتحول بعض مراكزه العسكرية الى قواعد تدريب لقوات جديدة لمحاربة الجماعات الاسلامية، ان رفض الحكومة الاردنية الاندفاع الى حرب اقليمية امر بعيد الافتراض فنار الحرب السورية كان لابد لها من الانتشار وهي فتحت امكانية التدخل العسكري لدول اقليمية ودولية ، فالمسألة لم تعد متعلقة ببقاء نظام الاسد او سقوطه، وانما بعملية تغيير شامل تكتسح المنطقة برمتها.

وكان الشعب الأردني قد تعاطف تلقائياً مع الثورات التونسية والمصرية واليمنية والليبية في بدايتها، وعَبّر عن تأييدة لمطالِب الشعوب هناك، ونظّم الاعتصامات المتتالية للتضامن مع شباب ميدان التحرير في مصر أو ساحة التغيير في اليمن، الا انه قد تريث بعض الشئ قُبيل التعبير عن تعاطفه مع الاحتجاجات في سورية ، وتريث قبل تنظيمه لاعتصامات وتظاهرات تضامنية، بل كرس جهده الأول، وبالذّات في شمال الأردن، لإيواء واستضافة عائلات لجأت من "درعا"، بصفة خاصّة، هذا التريث من المواطنين الأردنيين لم يكن نتيجة تثمينهم لدولة الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يقودها الأسد، وليس لأنّ الأردنيين يثمنون دولة العدالة الاجتماعيّة ومحاربة الفساد؛ فالأردنيون من أخبر الشعوب العربيّة بمدى ابتعاد النظام السوري، ومنذ عقود، عن أبسط قواعد الديمقراطية الإجرائيّة، أو احترام حقوق الإنسان سوريا كان في واقعِه تعبيراً عن تعاطف مع النظام السوري نتيجة لمواقف الأخير السياسية تجاه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، ولدعمه لخط المقاومة والممانعة؛ ممثلاً بحماس وحزب الله.

فالرأي العام الأردني، ومنذ بداية تظاهرات "درعا"، لم يقبل باعتقال الأطفال، وكان يعلم بعدالة مطالب السوريين؛ إلاّ أنّه كان تواقاً لأن يقوم النظام السوري بمبادرة يستطيع فيها أن يخرج من عنق الزجاجة ليشكل نظاماً جديداً قائماً على مشاركة جميع المواطنين، ويؤسس لدولة جديدة تحفظ الكرامة للسوريّين، وتحافظ على التوجهات السياسية للدولة السورية فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي.

وعلى الرغم من كلّ الفرص التي أعطيت للرئيس" بشار الأسد" لتحقيق مثل هذا السيناريو؛ فقد كانت النتيجة هي ما أفرزه الخطاب الرسمي من اتهام الجميع، ابتداءً من أطفال درعا إلى مئات الألوف في المدن السورية المختلفة، بأنهم عصابات مسلحة، وهذا خطأ وقع فيه النظام السوري ، اذ من غير الممكن التشكيك بالملايين التي تطالب بحقوقها في العيش بحياة كريمة .

ومما لا شك فيه أن مثل هذا النظام لن يستحوذ على تعاطف شعب يرى إخوانه يعانون من القصف أو يأخذون طريق اللجوء إلى دولٍ أخرى وعكست النتائج أيضاً أن ٣٥% من الرأي العامّ الأردني يرون أن ما يجري في سوريا هو مؤامرة خارجيّة عليها، مقابل ٥٧% يرون أنّها ثورة ضد النظام ولكن أغلب هؤلاء رأوا مع ذلك أن الحل هو تغيير النظام السياسي.

لقد انحاز أكثر من ثلث الرأي العام لمقولة إنها مؤامرة على سوريا، وهذه النتائج لا تحتمل أكثر من وجهتي نظر، الأولى هي أنّهم مع تغيير النظام حتى بوجود مؤامرة خارجية على سوريا، والثانية أنهم يرون أن النظام هو جزء من هذه المؤامرة؛ فهكذا يُفسّرالمواطن الأردني استمرار مُسلسل القتل على مدار أكثر من ثلاث اعوام وقوى عظمى وإقليميّة تُصرح بأنها تؤيد حق الشعب السّوري بالحريّة والكرامة، لكن لا أحد يُحرّك ساكناً لحمايته وإنقاذه كما فعلوا في أزمات أخرى.

ومن جانب اخر للأزمة السورية ابعاد سلبية على مختلف اوجه الحياة والأوضاع في الأردن، خاصة على الامن العام لعموم المملكة ، فامتداد الحدود الأردنية مع سوريا على طول ٢٧٥ كيلو مترا يتطلب استعداداً امنياً كبيراً وما يستلزم ذلك من وجود قوات مسلحة ومدربه على اعلى المستويات ويجب ان تكون على أهبة الاستعداد على طول الحدود لمنع تسلل العناصر المسلحة والذين يقومون بتهريب السلاح وتجارته وادخال كميات كبيرة منه الى البلاد الأمر الذي يضعف ويهز الأوضاع الأمنية في البلاد ، علاوة على ان حماية الحدود الأردنية الطويلة مع الجانب السوري باتت اكثر صعوبة وتعقيداً من ذي قبل جراء العمليات العسكرية التي تشهدها الاراضي السورية الحدودية وخاصة في منطقة "درعا "مهد الثورة الشعبية السورية التي انطلقت منها شرارة الثورة .

فالموقف الشعبي الأردني المساند بقوة للثورة السورية اقترب منه في البداية موقف رسمي أردني عبّرت عنه كلمات الملك" عبد الله الثاني "، لكن إلى جانب هذا الرأي كانت ثمة مقاربة أخرى في أروقة صناعة القرار في الأردن تميل إلى عدم اتخاذ مواقف واضحة وحاسمة إزاء الحراك السوري، بل بدا في لحظة ما أن هذا الفريق المحافظ يميل إلى تبني فكرة أنّ النظام السوري قد يصمد ويبقى، وأن العلاقة معه قد تعود إلى طبيعتها السابقة، وعزز هذا الفريق موقفه بالتركيز على تأثير وصول الإسلاميين إلى السلطة في سورية في المعادلة الداخلية الأردنية وتعزيز الموقف المتشدد لجماعة «الإخوان المسلمين» في الأردن من الحكومة الأردنية في ما يتعلق بملفات الإصلاح السياسي والاقتصادي

،وكان الرد المستمر من قبل سياسيين وإعلاميين أردنيين على هذا الفريق المحافظ بإثارة الخشية في أن يكون قطع التواصل مع المعارضة السورية والثوار لا يخدم المصالح الأردنية على المدى البعيد، ناهيك عن أن الموقفين السعودي والقطري الداعمين بقوة للثورة السورية كان لهما تأثير في تغليب الرأي الذي يميل إلى أن الأردن لا مفر له من الانخراط في الأزمة القريبة من حدوده وأنه لا يملك ترف التفرج عليها أو الاكتفاء باختزالها بمسألة اللاجئين الإنسانية، لا سيما أن الاقتتال الأهلي في سورية يشهد ضراوة تؤشر إلى احتمالات قوية وراجحة لانهيار النظام وتفككه، بخاصة أن توفير الأرضية الدولية لمثل هذا التطور تبدو واردة، ناهيك عن المعاني المهمة التي تنطوي عليها الأنباء الواردة عن إشراف الـ «سي آي إي» على تسليح المعارضة السورية تحقيقاً لمصلحة أميركية تتمثل في ألا تكون عملية التسليح هذه خارج السيطرة والشروط الأميركية.

المعارك التي تشهدها منطقة "درعا" بين الثوار والنظام وسقوط بعض المناطق بيد هذا الطرف او ذاك تؤثر علاوة على الوضع الأمني في الأردن فانها تنعكس ايضا على الوضع الاقتصادي حيث يعتبر طريق عمان – دمشق– بيروت شرياناً حيوياً للصادرات والمستوردات الأردنية من سوريا ولبنان ومن الخارج واغلاق هذا الطريق يعتبر من الناحية العملية وقفا لتدفق الدم في الشرايين حيث تتوقف الصادرات الأردنية من الخضار والفواكه الى سوريا ولبنان كما تتوقف مستورداته من هذين القطرين الشقيقين ما يضطره احيانا الى استيراد منتجات زراعية من اسرائيل عندما تفتقر السوق الأردنية لبعض هذه المنتجات ، وجراء اغلاق هذا الطريق بعض الوقت من قبل السلطات الأردنية لاسباب امنية او استراتيجية فالاقتصاد الأردني هو المتضرر الأول من ذلك ، حيث يحظر على الأردني مغادرة البلاد تجاه سوريا او لبنان وتركيا وما يشكله ذلك من تعقيد لاوضاعهم .

ومما يجدر الاشارة اليه تعد سوريا شريكاً تجارياً رئيساً للاردن ، اذ تتجاوز المبادلات التجارية بين البلدين الى مليار دولار سنوياً، الى جانب تجارة الترانزيت بالاتجاهين ، ويذكر ان قيمة الصادرات الاردنية الى سوريا بلغت في العام ٢٠١١، نحو١٨٢ مليون دينار ، اي (٢٥٦،٣) مليون دولار ، مقارنة بنحو ١٧٠ مليوناً في العالم ٢٠١٠ ، فيما بلغت الواردات نحو ٢٧٧ مليون دينار في العام ٢٠١١ ، مقابل ٢٦٧ مليوناً في العالم ٢٠١٠، ويستورد الاردن من سوريا المنسوجات ، والمنتجات الحيوانية والزراعية ، والمواد الغذائية ، في حين تعد المنتجات والمواد الكيمياوية والمنتجات الزراعية والآلات والاجهزة الكهربائية من ابرز الصادرات الأ ردنية .

ولعل ابرز الخسائر التي مني بها الاقتصاد الأردني جراء الأزمة السورية وتداعياتها وانعكاساتها على دول الجوار يتمثل بالخسارة الكبيرة التي مني بها قطاع السياحة جراء الأوضاع في سوريا رغم ان الاردن من المفترض ان يستفيد من هذه الحالة باستقطاب المزيد من السياح بعد اغلاق الاسواق السياحية في سوريا ولبنان والاراضي الفلسطينية الا ان صعوبة وصول السياح الى الأردن بعد اغلاق الاسواق المصرية والسورية واللبنانية والفلسطينية حال دون تحقيق مزيد من

الأرباح والمكاسب جراء انفتاح القطاع السياحي على العالم الا ان الاضرار الفادحة التي تكبدها الأردن جراء الأزمة السورية وتداعياتها تكمن بمئات الآلاف من اللاجئين السوريين الذين تدفقوا منذ اندلاع الثورة الى دول الجوار ومن بينها الأردن الذين تطلبت هجرتهم ايجاد المأوى المناسب لهم وتقديم الخدمات الأغاثية والصحية والتربوية لهم ولابنائهم ... فنزوح نحو ٦٠٠ الف لاجئ سوري الى الاراضي الأردنية حتي الآن ، يضاف هذا العدد الى وجود نصف مليون سوري يعيشون في الاردن قبل اندلاع الأزمة ، طبعا اللاجئون السوريون في الاردن لا يقيمون في المخيمات الا بنسبة محدودة حيث يعيش نحو ١٥٠ الف لاجئ سوري في المخيمات من بينهم ١٤٠ الف لاجئ في مخيم "الزعتري" وحده ويتوزع الباقون على مختلف المدن والقرى الأردنية من الرمثا شمالا الى العقبة جنوبا ومن الرويشد شرقا الى الأغوار غربا بحيث يصعب وجود منطقة اردنية تخلو من اللاجئين السوريين بالاضافة الى ايجاد المأوى المناسب للاجئين المناط بالمفوضية العامة للهجرة التي لم تلب احتياجات اللاجئين ما حدا بمئات الآلاف من الأسر السورية الى البحث عن منازل للاقامة فيها ما ادى الى ارتفاع هائل في ارتفاع ايجارات المنازل لدرجة ان بعض المالكين من الأردنيين الذين استغلوا الازمة السورية لصالح الربح الشخصي فقد قاموا بطرد المستأجرين لمنازلهم للتأجير للسوريين المضطرين للسكن الذين يدفعون مبالغ مالية اكبر ما خلق ضغطاً على قطاع العقارات وبما لم تعد هناك منازل او شقق خالية .

فضلاً عن ذلك قال وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الأردني "محمد المومني " إن "الأزمة السورية أثرت في شكل كبير على قطاع النقل في الأردن". وأشار الى أن "المعدل الطبيعي لحركة الشاحنات عبر مركز جابر الحدودي مع سورية، قبل الأزمة السورية، كان يقدر بنحو ٢٩٠٠ حركة شهرياً، أي ما يقارب ٣٥ ألف حركة سنوياً، وانخفضت الحركة في الآونة الأخيرة لنحو ١٠٠ حركة شهرياً، أي ما يعادل ١٢٠٠ حركة سنوياً" وأوضح أن ذلك يعني توقف نحو ٢٨٠ شاحنة أردنية عاملة على هذا المحور، وخسارة القطاع ١٧ مليون دينار (٢٤ مليون دولار) سنوياً. وأضاف أن "مجلس الوزراء قرر زيادة مساهمة الحكومة في رأس مال الملكية الأردنية بمبلغ ٥٠ مليون دينار (٧٠ دولار)، بدلاً من ٢٦ مليون دينار (٣٦.٨ دولار)، والتي سبق أن قررها مجلس الوزراء بداية العام الماضي، على أن يجري رصد باقي قيمة المساهمة والبالغة ٢٤ مليون دينار (٣٤ مليون دولار) في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥ لهذه الغاية"كما وافق مجلس الوزراء على صرف المبالغ المخصصة لإغاثة اللاجئين والنازحين، المرصودة ضمن الموازنة العامة لسنة ٢٠١٤، اذ يجري صرف مبلغ ٩٥٠ ألف دينار (١.٣٤ مليون دولار) لدعم لجان مخيمات اللاجئين والنازحين، ومبلغ ١٠٠ الف دينار (١٤١.٦ ألف دولار) لدعم الأندية الرياضية في مخيمات اللاجئين والنازحين.

اذن أزمة اللاجئين السوريين في الاردن بدأت تتفاقم سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، مما يستلزم اجراءات رسمية عاجلة من اجل ضبط عملية المرور عبر الحدود كماً ونوعاً ، وعدم ترك الامر للمزاج الشخصي او الظروف وايجاد سياسة واليات رسمية للتعامل مع الموجودين وتنظيم دخول الحدود ومنع استغلالهم سياسياً واقتصادياً، ولابد من التأكيد

ان مسؤولية عبور اللاجئين تقع على عاتق المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لاعلى الدولة المستضيفة ، وفي الحالة الاردنية فأن على الدولة الاردنية ان ترسم سياسة آمنة محددة قائمة على تأمين مصالحها بالدرجة الاولى في التعامل مع الموضوع حتى لايصبح آداة ضاغطة على الدولة من جانب اللاجئين انفسهم او الدولة السورية او المعارضين لها او لدول الساعية للضغط على سوريا.

ويتحمل الأردن الكلف التي يتطلبها السوريون من المياه والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية حيث تلتحق ابناؤهم بالمدارس الحكومية والمدارس التي تقيمها الدول الشقيقة والمنظمات الدولية وكلف المعلمين الذين يدرسون في هذه المدارس ، علاوة على الخدمات الصحية الكاملة التي يحظون بها، كما لم يعد المجتمع الدولي يسارع في تقديم المساعدات للاردن جراء تداعيات الازمات الخارجية عليه كما كانت في السابق، لعل البعض بدا يفسر التدرج في منح بعض المساعدات الى شكل جديد من الضغوطات السياسية على المملكة، واخرون يفسرونها بأنها تقاعس متعمد من المجتمع الدولي تجاه سوريا لعدم وجود موقف موحد مما يدور هناك ، وفي المحصلة يبقى الاردن يتستقبل آلاف الاجئين السورين ويقدم لهم المساعدات ويتحمل اعباءهم الاقتصادية والمجتمع الدولي يتفرج على المشهد ويندد اعلامياً فقط.

ومما يمكن ذكره ان الموقف الاردني من النظام السوري تأرجح مابين طريقين يفسر العلاقة الشائكة التي تربط الاردن بسوريا فالطريق الاول يفسر بالنقاط الاتية:

١. مراعاة عدد من مصالح الأردن الأمنية والاستراتيجية الحيوية مع سورية، وما تفرضه من خشية إقدام النظام السوري على الإضرار بها.

٢. ضغوط سياسية داخلية وخارجية يتعرض لها صانع القرار الأردني في مواجهة هذا الملف الشائك.

٣. قناعة مراكز القرار والتأثير في الأردن بأنّ النظام السوري – وبالرغم من قوة الاحتجاجات التي تعصف به– لا يزال يملك موازين القوى في الداخل، ولا توجد إشارات قوية على انهياره من الداخل، في ضوء قاعدته الأمنية والعسكرية والطائفية.

٤. الرأي العام الأردني لا يزال منقسما حيال الملف السوري، ولا يوجد إجماع على الموقف بخلاف الحال مما جرى في مصر وليبيا وتونس.

٥. خوف الأردن من أن يصبح ممراً لحرب لا يقدر عليها.

اما الطريق الثاني فقد كان مساند للثوار والمعارضة السورية واخذ مبرراته بالنقاط الاتية:

١. احتضان المعارضين السوريين في الأردن ومنحهم حرية الحركة والتحدث مع وسائل الإعلام المختلفة ومهاجمة نظام بشار الأسد بشكل علني.

٢. الملك عبد الله الثاني هو أول زعيم يدعو الرئيس الأسد، بلغة غير مباشرة، إلى الاستقالة وتمهيد الطريق لمرحلة انتقالية.

٣. السياسة الخارجية الأردنية اضحت داعم مباشر لقرارات الجامعة العربية ضد ما يرتكبه النظام السوري، وتؤيد المبادرة العربية.

٤. تجري المظاهرات المناوئة لنظام الأسد أمام السفارة السورية في عَمان على مرأى ومسمع من القوى الأمنية دون مواجتها .

٥. تُسيّر الحركة الإسلامية المعارضة بالتعاون مع آلاف اللاجئين السوريين مسيرات واعتصامات ضخمة ضد النظام السوري.

٦. صوّت الأردن لصالح قرار يدين سوريا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومن قبل في مجلس حقوق الإنسان.

٧. شارك الأردن في مؤتمر أصدقاء سوريا الذي عقد في تونس، وفي أكثر من مناسبة.

٨. دان وبأشد العبارات العنف ضد المدنيين في المدن السورية، وساند مطالب الشعب السوري بالحرية والكرامة.

٩. وقف الشعب الأردني منذ بداية الأحداث في "درعا" إلى جانب أشقائه السوريين فاستقبلهم في دياره واعتصم لأجل حريتهم وخرج في مسيرات تطالب بوقف مجازر النظام وطالب بفتح الحدود واستقبال الهاربين من الحرب.

١٠. الاستجابة الأردنية السريعة لطلب العقيد حسن مرعي –الذي هبط بطائرته الميج ٢١ في قاعدة الملك حسين الجوية في مدينة المفرق – ومنحه اللجوء السياسي.

وفي معرض التطورات الاخيرة في العلاقات الامريكية الادنية اتفق محللون وسياسيون على أن تعهد الرئيس الأميركي باراك أوباما، بتقديم ضمانات قروض للأردن، قدرها مليار دولار، وتجديد مذكرة التفاهم مع عمان، والمتضمنة مساعدات مالية، يأتي في وقت تتعرض فيه المملكة بحكم موقعها، لآثار وارتدادات كبيرة، جراء الأزمة السورية، كما لم يعد المجتمع الدولي يسارع في تقديم المساعدات للاردن جراء تداعيات الازمات الخارجية عليه كما كانت في السابق، لعل البعض بدا يفسر التدرج في منح بعض المساعدات الى شكل جديد من الضغوطات السياسية على المملكة،

واخرون يفسرونها بأنها تقاعس متعمد من المجتمع الدولي تجاه سوريا لعدم وجود موقف موحد مما يدور هناك ، وفي المحصلة يبقى الاردن يتستقبل آلاف الاجئين السورين ويقدم لهم المساعدات ويتحمل اعباءهم الاقتصادية والمجتمع الدولي يتفرج .

وأجمع هؤلاء على وجود توجه لإقرار مساعدات اميركية اضافية، تتناسب وحجم ما يعانيه الأردن من مشاكل اقتصادية، تعرفها الولايات المتحدة جيدا، وتعرف حجم مضاعفاتها، كتبعات التطرف في سورية، وتزايد أعداد اللاجئين السوريين، وفشل أي حل سياسي لسورية على المدى المنظور، وهذا ما سلط عليه الضوء "الملك عبدالله الثاني"، أثناء لقائه الرئيس أوباما ، وأشار الى ان الولايات المتحدة، كانت من أوائل داعمي الأردن.

وعبر الملك الاردني في هذا النطاق، عن امتنانه للدعم الاميركي، وقال "نأمل ان يعزز بقية أعضاء المجتمع الدولي من مساعداتهم للتخفيف، من الضغط الذي يشكله اللاجئون السوريون على البنية التحتية في المملكة" ، وطبقاً لما تقدم وبعد مرور اكثر من ثلاث سنوات من اشتعال الازمة السورية ، وبعد ضغوطات متعددة من دول عربية وغربية على الولايات المتحدة رجحت مصادر أميركية أن يشارك الأردن في خطة تعدها الولايات المتحدة لتدريب مقاتلي المعارضة السورية وإرسال شحنات من الأسلحة الصغيرة لمقاتلين متواجدين في المملكة، ونقلت وكالة 'رويترز' عن مصدرين أميركيين مطلعين على الخطة قولهما إن الولايات المتحدة ستزيد المساعدات وسترسل هذه الشحنات لجماعات المقاتلين المعتدلة والتي تتواجد معظمها في الأردن بالإضافة إلى الحدود الجنوبية السورية، وقالا إنه على الرغم من قبول إدارة أوباما أن هذه الخطة لن تغير مجرى الصراع بشكل حاسم ضد الأسد فإن المساعدات الأميركية قد تحسن فرص أن يكون للولايات المتحدة حلفاء بين القوى الثورية المنتصرة في حالة خلع الأسد وأضاف المسؤولان أن من المرجح أن تكون تلك الإمدادات الإضافية متواضعة ولن تشمل صواريخ أرض جو مما يثير تساؤلات بشأن التأثير في الأزمة أودت بحياة ما يقدر بنحو ١٣٦ ألف شخص وحولت تسعة ملايين شخص إلى لاجئين وتهدد بزعزعة إستقرار المنطقة،وكان مقاتلو المعارضة السورية قد حثوا إدارة الرئيس باراك أوباما على توفير أسلحة متطورة تشمل صواريخ أرض جو وممارسة ضغوط عسكرية أقوى على الرئيس بشار الأسد المدعوم من روسيا والذي كثف قصف الأحياء التي يسيطر عليها مقاتلو المعارضة في الأشهر الأخيرة، ولكن المسؤولين قالا إن الولايات المتحدة تخشى من احتمال وصول الأسلحة المتطورة التي ترسل إلى مقاتلي المعارضة المؤيدين للغرب إلى جماعات إسلامية متشددة يمكن أن تستخدمها لمهاجمة إسرائيل أو طائرات مدنية موضحين سبب عدم إشتمال المساعدات على صواريخ أرض جو ،ويقاوم أوباما التورط في الحرب الأهلية المعقدة الدائرة في سوريا ،ولكنه واجه إنتقادات لعدم إتخاذه موقفا أكثر تشدداً في ضوء ضخامة هذه الأزمة الإنسانية،وتتواصل المناقشات حول تفاصيل حجم المساعدة التي ستتدفق إلى جماعات المقاتلين التي تم فحصها ، ولم يتضح أيضاً على سبيل المثال حجم المساعدة التي ستكون سرية ومإذا كان سيكون للجيش أو القوات الخاصة الأمريكية دور.

في ضوء ماسبق نرى ان الوضع الاردني سيبقى قلقاً وغير متوازن في ظل استمرار الحرب الدائرة بين النظام السوري وحلفائه من جهة والجيش الحر والمعارضة والجماعات المسلحة على مختلف اطيافها من جهة اخرى ، فكلما طالت مسألة حسم الموقف في سورية لاي جهة كانت، استمرت اوضاع الاردن في التذبذب على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية ، فضلاً عن استمرار الضغوطات الدولية وخاصة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في اطار خطط الاخيرة لزج الاردن بشكل مباشر في الصراع الدائر في سورية عن طريق تدريب جماعات المعارضة داخل الاراضي الاردنية مما يعرض الامن الداخلي للاردن الى خطر داهم ، بل يذهب الاملا الى تعرض نسيج المجتمع الاردني الى مخاطر التفكك التي يعاني منها اصلاً .

المصادر

(١) . سياسيون اردنيون : النظام في الاردن يخشى من اتساع الثورة ، الشبكة الكترونية الدولية ، موقع الاردن اليوم ، ٤/آب / ٢٠١١.

(٢).الازمة السورية ضيف ثقيل الوطأة على الاردنيين في ٢٠١٣، الشبكة الكترونية الدولية . Arabic news،٢٠١٤.

(٣) عبد الباري عطوان ، حياد الاردن الصعب في الازمة السورية ، الشبكة الكترونية الدولية ، وكالة حوران الاعلامية. .

(٤) ، فارس شرعان، الازمة السورية وتداعياتها على الاردن ، الشبكة الكترونية الدولية، الانباط، www.alanbat.net.

(٥) محمد برهومه، تطور الموقف الاردني من الثورة السورية ، صحيقة الحياة اللندنية ، ٦/٢٦/ ٢٠١٢.

. (٦) د. هشام بشير ، خسائر مشتركة : التداعيات الاقتصادية الإقليمية للأزمة السورية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٠، اكتوبر ٢٠١٢، ص٨٧.

(٧)وزير اردني الازمة السورية اثرت بشكل كبير على قطاع النقل ،الشبكة الكترونية الدولية، WWW. Alhayat_Egypt

(٨) نبيل غيشان ، تفاقم ازمة اللاجئين السوريين ، الشبكة الكترونية الدولية ، factjo.com 2014.4.3

(٩)سلامة الدرعاوي ، الاقتصاد الاردني والازمات والازمة السورية، الشبكة الكترونية الدولية ، international fac

(١٠) د.عبد الناصر نعناع ، الاردن والثورة السورية،Alamat on line.net :

(١١) تغريد الرشق ، حجم المساعدات للاردن قبل الازمة السورية يختلف عما يلزمه الان ، الشبكة الكترونية الدولية ،الغد الان ، ١٧/ شباط / ٢٠١٤.

(١٢) رويترز: الاردن قد يشارك بخطة امريكية لتدريب مقاتلين سوريين ، الشبكة الكترونية الدولية ، 5/4/2014, www. Allofio.net .